الأمم المتحدة

E/ECA/COE/43/18/Rev.1

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
11 March 2025
Arabic
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

الاجتماع الثالث والأربعون

أديس أبابا، ١٢-١٤ آذار/مارس ٢٠٢٥

البند ٦ (ز) من جدول الأعمال المؤقت*

القضايا النظامية

تقرير عن تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤

أولا- مقدمة

١- لقد بلغت عملية تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤ منتهاها. وركز البرنامج على تعزيز الشراكات بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر والشركاء الإنمائيين المعنيين. وكان هدف البرنامج التصدي بطريقة متسقة للتحديات الفريدة من نوعها التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية، بما يُيسّر تحقيق النمو المتسارع والمستدام والشامل للجميع والسعي في الوقت نفسه إلى القضاء على الفقر. وفي إطار هذا البرنامج، جرى التشديد على تطوير وتوسيع أنظمة المرور العابر الفعالة والبنية التحتية للنقل، بهدف تعزيز القدرة التنافسية، وزيادة التجارة، ودعم التحول الهيكلي، وتشجيع التعاون الإقليمي، وتعزيز النمو الاقتصادي الشامل للجميع والتنمية المستدامة. وكانت هذه الجهود ترمي أيضا إلى الحد من الفقر، وتعزيز القدرة على الصمود، وسد الفجوات الاقتصادية والاجتماعية، وفي نهاية المطاف، تحويل البلدان غير الساحلية إلى بلدان مترابطة برًّا.[(١)]

٢- ويكتسي موضوع تقييم ما أُحرز من تقدم في تنفيذ برنامج عمل فيينا وتحديد مواطن نجاحاته والتحديات التي واجهته أهمية قصوى لنجاح برنامج العمل لصالح البلدان النامية غير

* E/ECA/COE/43/1

(١) For further information on the Programme, see www.un.org/en/landlocked/vienna-programme-action

A-25-00331 (A)

الساحلية للعقد ٢٠٢٤-٢٠٣٤، الذي اعتمدته الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤ (القرار ٧٩/٢٣٣). وفي إطار البرنامج الجديد، سيواصل المجتمع الدولي التركيز على الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية. وشمل التحضير للبرنامج الجديد عقد اجتماعات استعراضية إقليمية في مختلف أنحاء العالم. وعملت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالشراكة مع مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، على تيسير عقد الاجتماع الاستعراضي الإقليمي الرفيع المستوى لأفريقيا، وذلك في إطار التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، الذي عقد في غابورون يومي ٢٩ و٣٠ أيار/مايو ٢٠٢٣.

٣- وكان من المنتظر أن تُتوّج الاجتماعات الاستعراضية الإقليمية وغيرها من العمليات التشاورية بعقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، الذي تغيّر موعده والبلد المستضيف مرتين، ولكن من المتوقع أن يُعقد قريبا. ويستند برنامج العمل الجديد إلى برنامج عمل فيينا، ويقوم على تجديد الالتزام بالشراكات، وإبراز أهمية دعم أصحاب المصلحة المتعددين في نجاحه. ومع أن برنامج العمل الجديد يُبقي على أهداف البرنامج السابق نفسها، إلا أنه يضع المزيد من التركيز على مسائل العلم والتكنولوجيا والابتكار، وعلى القدرة على التكيف على الصمود والحد من مواطن الضعف.

٤- إن اعتماد برنامج العمل الجديد تطور مرحب به، لكن البدء في تنفيذه ضرورة ملحة لدى مختلف أصحاب المصلحة، خاصة بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية الأفريقية، التي لا تزال تعاني من آثار الأزمات الصحية والاقتصادية التي شهدها العالم مؤخرا والتوترات الجيوسياسية المستمرة. ولا تزال الاقتصادات الأفريقية تعاني من الضعف، حيث لم تعُد بعدُ معدلات الناتج المحلي الإجمالي إلى مستويات ما قبل الجائحة، مع استمرار ارتفاع معدلات التضخم. وقد تفاقم ضعفها بسبب تفشي مرض جدري القردة مؤخرا، الذي أعلنته منظمة الصحة العالمية طارئا صحيا عاما في ١٤ آب/أغسطس ٢٠٢٤.[٢]

٥- وتؤدي المخاطر الناجمة عن تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي إلى تفاقم التحديات الإنمائية التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية. وتزيد مواقعها الجغرافية أيضا من تعرضها لآثار تغير المناخ. ويؤدي الافتقار إلى الحصول على بنية تحتية ميسورة التكلفة قادرة على الصمود، ومحدودية الموارد المالية إلى يزيد من التحديات، خاصة في ما يتعلق بحركة السلع والخدمات والأشخاص. ومن شأن تسريع تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية أن ينشّط اقتصادات البلدان النامية غير الساحلية وذلك بالدفع بعجلة التصنيع والتنويع الاقتصادي، وهو ما سيمكن تلك البلدان من الارتقاء في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية.

(٢) World Health Organization, “WHO Director-General declares mpox outbreak a public health emergency of international concern”, 14 August 2024.

ثانيا- لمحة عامة عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية

٦- عندما اعتُمد برنامج عمل فيينا في عام ٢٠١٤، كان أداء البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية جيدا إلى حد ما، حيث بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ٤,٦ في المائة،[٣] متجاوزا المتوسط القاري الذي بلغ ٣,٩ في المائة. لكن متوسط المعدل انخفض إلى ٤ في المائة في عام ٢٠٢٤. ورغم هذا الانخفاض، يُتوقع أن يظل متوسط معدل نموها أعلى من المتوسط القاري الذي بلغ ٣ في المائة في عام ٢٠٢٤. وقد أظهرت بلدان المجموعة منفردةً اتجاهاتٍ متباينةً بين عامي ٢٠١٤ و٢٠٢٤، حيث أبلغ نصفها عن تسجيل متوسط معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي أعلى من المتوسط القاري، بينما كان المتوسط عند النصف الآخر أقل من المتوسط القاري (انظر الشكل ١). وقد تأثر هذا الأداء المتفاوت بعوامل خارجية وداخلية، بما في ذلك صدمات أسعار السلع الأساسية والتوترات الجيوسياسية واضطرابات سلاسل التوريد، التي أثرت على البلدان على نحو متفاوت طوال العقد.

٧- وكان لجائحة كوفيد-١٩ تأثير غير مباشر على الأداء الاقتصادي للبلدان النامية غير الساحلية الأفريقية. ورغم الانتعاش الذي حصل في السنوات اللاحقة، ظلت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي دون المستويات التي كانت عليها قبل الجائحة، حيث لم تتعد ٤ في المائة في عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤ كليهما.

٨- وبينما تحافظ البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية على مسار نمو مستقر يتجاوز المتوسط القاري، من الأهمية بمكان التصدي للتحديات الهيكلية الكامنة للحفاظ على الانتعاش وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بما يتماشى مع برنامج العمل الجديد. وسيكون تعزيز الشراكات والاستراتيجيات أمرا حيويا لمعالجة التحديات الفريدة التي تواجهها تلك البلدان، من أجل تحقيق التنمية الشاملة للجميع والمستدامة.

[٣] استُبعد جنوب السودان من حساب متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي للبلدان النامية غير الساحلية الأفريقية، لأن أرقامه تحدث اختلالا في المتوسط العام للمجموعة.

الشكل ١

متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ٢٠١٤-٢٠٢٤

(النسبة المئوية)

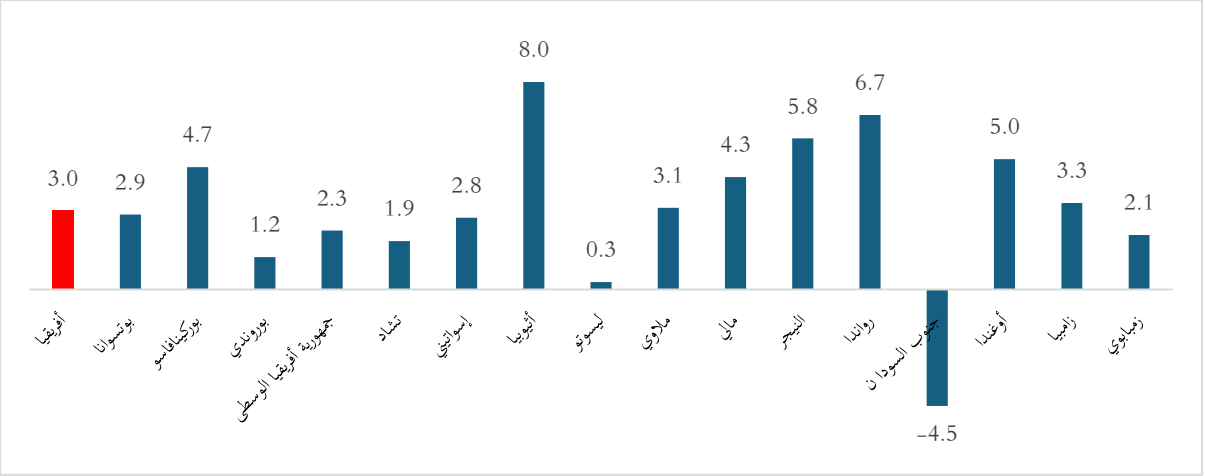

المصدر: ECA, based on data from the International Monetary Fund, "Real GDP growth", DataMapper database. Available at www.imf.org/external/datamapper/NGDP_RPCH@WEO/OEMDC/ADVEC/WEOWORLD/NAQ (accessed on 23 December 2024).

٩- ومنذ إطلاق برنامج عمل فيينا، حافظ الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية على اتجاهه التصاعدي، باستثناء عام ٢٠٢٠، حين انخفضت التدفقات إلى ٦ ملايير دولار بسبب جائحة كوفيد-١٩. وفي عام ٢٠١٤، تلقت هذه البلدان مجتمعة ٧,٤ مليار دولار من مبالغ الاستثمار الأجنبي المباشر، التي بلغت ذروتها عند ١١,٥ مليار دولار في عام ٢٠٢٢ ثم بلغت ١٠,٥ مليار دولار في عام ٢٠٢٣.[٤] وفي الفترة الممتدة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠٢٣، زادت التدفقات إلى البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية بنسبة ٤١ في المائة، بينما انخفضت تلك التدفقات إلى باقي البلدان الأفريقية بنسبة ١٠,٩ في المائة. ويُبرز هذا الاتجاه الأهمية المتزايدة للبلدان النامية غير الساحلية الأفريقية بوصفها وجهات جذابة للاستثمار الأجنبي المباشر في القارة. والجدير بالذكر أن إثيوبيا وأوغندا احتلتا المرتبة الرابعة والعاشرة على التوالي في ترتيب أكبر البلدان المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا بين عامي ٢٠١٤ و٢٠٢٤.[٥]

١٠- وكان التضخم في البلدان النامية غير الساحلية، بوجه عام، أعلى منه في الاقتصادات النامية الأخرى بسبب اعتمادها على التجارة، وارتفاع تكاليف النقل والتجارة، وتقلب أسعار الصرف، وتحديات الحوكمة في بعض الحالات. والجدير بالذكر أنه بين عامي ٢٠١٤

[٤] United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), "Foreign direct investment: inward and outward flows and stock, annual", UNCTADStat database. Available at https://unctadstat.unctad.org/datacentre/dataviewer/US.FdiFlowsStock (accessed on 23 December 2024).

[٥] المرجع نفسه.

و٢٠٢٤، انخفض التضخم في أربعة بلدان فقط (انظر الشكل ٢)، وهو ما يدل على حجم التحديات الاقتصادية التي واجهتها تلك البلدان. وفي الفترة نفسها، ارتفع متوسط معدل التضخم في جميع البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية[٦] من ٥,٥ إلى ٩,٦ في المائة.

الشكل ٢

التغير في التضخم، متوسط أسعار الاستهلاك، ٢٠١٤-٢٠٢٤

(النسبة المئوية)

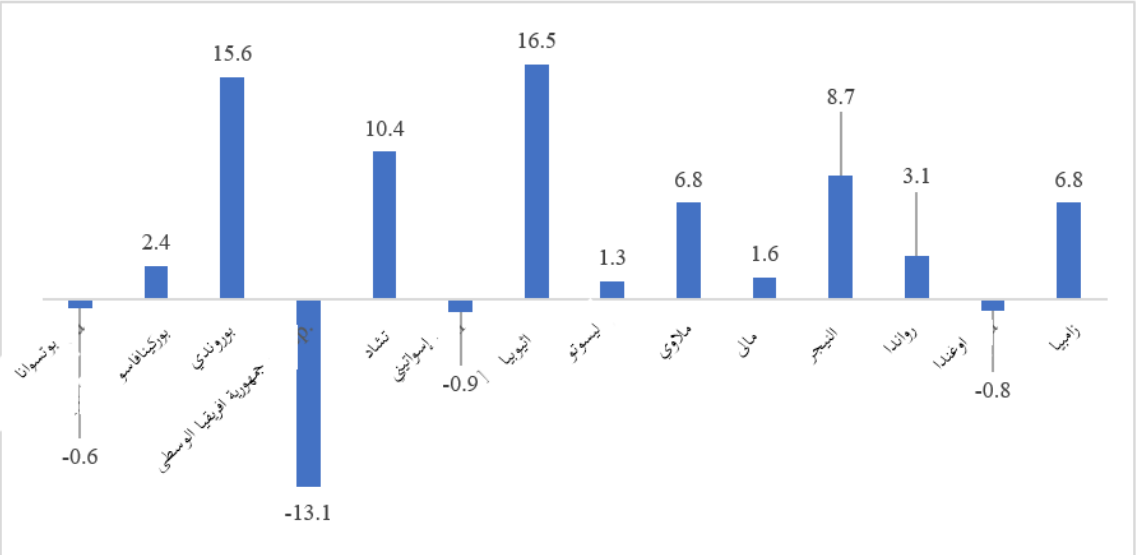

المصدر: ECA, based on data from International Monetary Fund, "Inflation rate, average consumer prices", DataMapper database. Available at www.imf.org/external/datamapper/PCPIPCH@WEO/OEMDC/ADVEC/WEOWORLD/NAQ/AFQ (accessed on 23 December 2024).

ملاحظة: استُبعد كل من جنوب السودان وزمبابوي لأن أرقامهما تحدث اختلالا في الرسم البياني.

[٦] باستثناء جنوب السودان وزمبابوي.

الشكل ٣

انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد بين مجموع السكان، متوسط ثلاث سنوات، ٢٠٢١-٢٠٢٣

(النسبة المئوية)

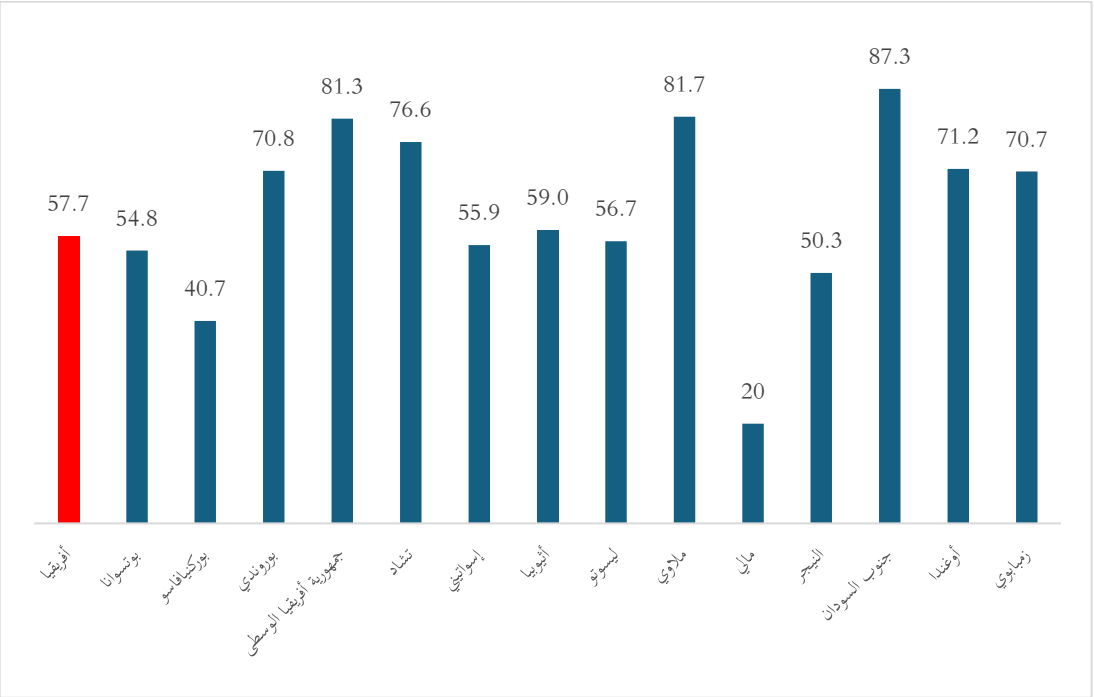

المصدر: ECA, based on data from Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), "Prevalence of moderate or severe food insecurity in the total population (percent) (3-year average)", FAO Hunger Map. Available at www.fao.org/interactive/state-of-food-security-nutrition/2-1-1/en/ (accessed on 5 September 2024).

ملاحظة: البيانات المتعلقة برواندا وزامبيا إما أنها لم تكن متاحة أو لم يبلَّغ عنها.

١١- لا يزال انعدام الأمن الغذائي يشكل تحديا أمام البلدان الأفريقية، التي بلغ متوسط انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد فيها ٥٧,٧ في المائة بين عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٣. ومن بين البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية الـ ١٤ التي تتوفر عنها بيانات، أبلغ ٨ بلدان عن تسجيل معدلات لانعدام الأمن الغذائي المعتدل والشديد تجاوزت المتوسط القاري (انظر الشكل ٣). وتفاقم انعدام الأمن الغذائي المعتدل إلى الشديد في أفريقيا بشكل مطرد، حيث ارتفع معدل انتشاره من ٤٥ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ٥٨ في المائة في عام ٢٠٢٣. وكانت لدى ٦ بلدان فقط من أصل ١٦ من البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية بياناتٌ متاحة عن متوسط السنوات الثلاث من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٦.[٧] وأبلغت البلدان

[٧] إثيوبيا، أوغندا، بوتسوانا، جمهورية أفريقيا الوسطى، زمبابوي، ملاوي.

الستة جميعُها عن زيادة في متوسط انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد بين مجموع السكان عند مقارنة تلك الفترة السابقة بالفترة اللاحقة الممتدة من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٣.[٨]

١٢- ورغم أن جميع البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية باستثناء جنوب السودان شهدت نموا إيجابيا في متوسط الناتج المحلي الإجمالي بين عامي ٢٠١٤ و٢٠٢٤، إلا أن نمو معظمها لم يكن كافيا للارتقاء من فئة إلى أخرى في مؤشر التنمية البشرية بحلول عام ٢٠٢٢.[٩] وكانت الاستثناءات هي بوتسوانا، التي انتقل تصنيفها من متوسط (٠,٦٩٨) في عام ٢٠١٤ إلى مرتفع (٠,٧٠٨) في عام ٢٠٢٢، وإسواتيني وأوغندا وزيمبابوي، التي انتقلت تصنيفاتها من منخفضة إلى متوسطة. ورغم أن البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية الأخرى ظلت عند مستوى منخفض في عام ٢٠٢٢، إلا أن جميعها، باستثناء ثلاثة منها، حسّنت درجاتها.[١٠] ولم يشهد انخفاضا في مستويات التنمية البشرية من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠٢٢ إلا مالي وزامبيا وجنوب السودان (انظر الشكل ٤).

الشكل ٤

التغيرات في مؤشر التنمية البشرية بين عامي ٢٠١٤ و٢٠٢٢

(القيمة)

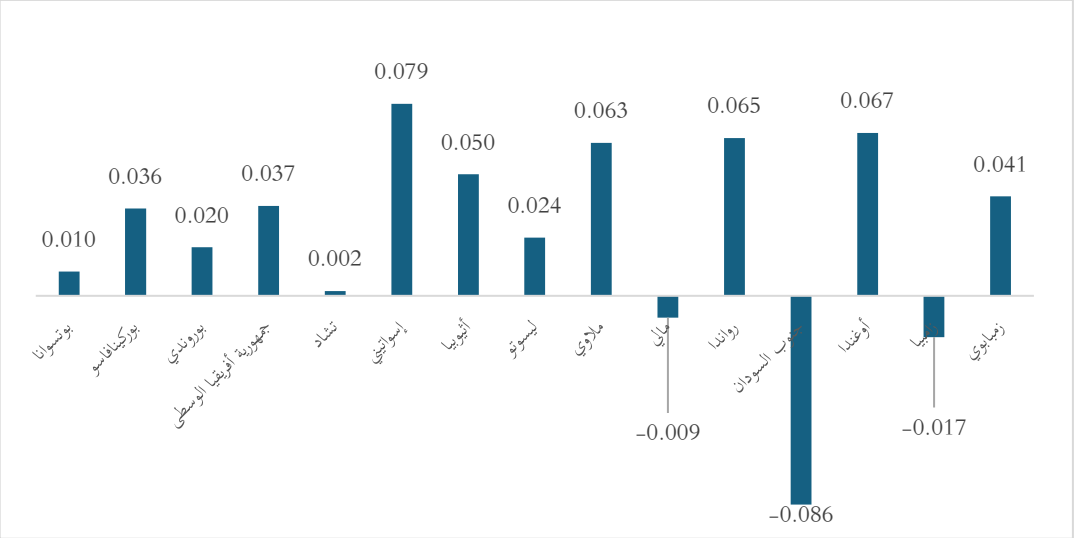

المصدر: ECA calculations based on data from United Nations Development Programme, "Human Development Report 2015". Available at https://hdr.undp.org/system/files/documents/global-report-document/2015humandevelopmentreport1.pdf (accessed on 21 November 2024) and United Nations Development Programme, "Human Development Report 2023-24". Available at https://hdr.undp.org/content/human-development-report-2023-24 (accessed on 24 September 2024).

ملاحظة: استُبعدت البيانات المتعلقة بالنيجر لأن ما تعلق منها بعام ٢٠١٤ لم يكن متاحا.

[٨] Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), FAO Hunger Map. Available at www.fao.org/interactive/state-of-food-security-nutrition/2-1-1/en/ (accessed on 5 September 2024).

[٩] تصنيف مؤشر التنمية البشرية: مرتفع جدا (٠,٨٠٠ أو أكثر)، مرتفع (٠,٧٠٠-٠,٧٩٩)، متوسط (٠,٥٥٠-٠,٦٩٩)، منخفض (أقل من ٠,٥٥٠).

[١٠] لم تكن البيانات الخاصة بالنيجر في عام ٢٠١٤ متاحة، وهو ما حال دون إجراء مقارنة مع عام ٢٠٢٢.

ثالثا- حالة التقدم في تنفيذ أولويات برنامج عمل فيينا

ألف- المسائل الأساسية المتصلة بسياسات المرور العابر

١٣- تُعد حرية المرور العابر ووجود مَرافقه أمرين أساسيين لإدماج البلدان النامية غير الساحلية في النظم التجارية الإقليمية والعالمية. ويكتسي تبسيط القواعد والوثائق وتوحيدها وتنفيذ الاتفاقيات الدولية والإقليمية التي تحكم النقل والمرور العابر تنفيذا شاملا وفعالا أهمية حاسمة في مواجهة التحديات التي تثيرها التجارة عبر الحدود وتحسين ترابط شبكات النقل.

١٤- وقد قطعت الجماعات الاقتصادية الإقليمية أشواطا كبيرة في النهوض بسياسات المرور العابر بمواءمة أنظمة النقل، وإنشاء بنية تحتية مشتركة عابرة للحدود، وتعزيز التعاون عبر الحدود. وأفضت جهودها إلى تبسيط عمليات المرور العابر في البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية. ويمثل مركز كازونغولا الحدودي ذو المنفذ الواحد بين بوتسوانا وزامبيا، الذي بدأ عملياته في أيار/مايو ٢٠٢١، أحد الأمثلة على التعاون دون الإقليمي الناجح في هذا الصدد. فقد ساعد إلى حد كبير في تقليص أوقات العبور وزيادة تيسير المبادلات التجارية وتعزيز إدارة الحدود.[١١] ومن الأمثلة الأخرى الجديرة بالذكر تطوير مركز بيتبريدج الحدودي بقيمة ٣٠٠ مليون دولار، وهو أكبر رابط تجاري للمناطق الداخلية في جنوب أفريقيا، حيث يصل بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وملاوي وزامبيا وزيمبابوي وحتى الأجزاء الغربية من جمهورية تنزانيا المتحدة.

١٥- ورغم الفوائد الراسخة التي ينطوي عليها البروتوكول الملحق بالمعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية والمتعلق بحرية تنقل الأشخاص والحق في الإقامة والاستقرار، لم تصدق عليه سوى أربع دول أفريقية منذ اعتماده في آذار/مارس ٢٠١٨، ثلاث منها غير ساحلية، وهي رواندا، ومالي، والنيجر. وتحتاج البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية على نحو عاجل إلى تحسين سبل تيسير المرور العابر، لأنها ستستفيد كثيرا من زيادة حرية تنقل الأشخاص عبر القارة. ولذلك ينبغي لها أن تناصر بهمة مسألة التصديق على البروتوكول وتنفيذه.

١٦- وقطعت رواندا أشواطا كبيرة في تعزيز حرية تنقل الأشخاص بالسماح لجميع المواطنين الأفارقة بدخول البلاد بدون تأشيرة منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣. ورفعت هذه المبادرة رواندا من المركز التاسع في مؤشر الانفتاح في مجال منح التأشيرة في أفريقيا في عام ٢٠١٦ إلى المركز الأول في عام ٢٠٢٤. ولا يوجد أي بلد نام غير ساحلي أفريقي آخر بين الدول العشر الأكثر انفتاحا في هذا المؤشر الذي وضعه مصرف التنمية الأفريقي.[١٢]

(١١) African Development Bank, “Multinational (Zambia/Botswana): Kazungula bridge project – project completion report”, 31 October 2022.

(١٢) African Development Bank, “Visa openness by ranking”, Africa Visa Openness Index. Available at www.visaopenness.org/visa-openness-in-africa-2024-findings-2/visa-openness-by-ranking/.

١٧- وتواصل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التعاون مع مختلف أصحاب المصلحة في أفريقيا، لا سيما البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية، لدعم جهودها في التصديق على البروتوكول الملحق بالمعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية والمتعلق بحرية تنقل الأشخاص والحق في الإقامة والاستقرار. وفي إطار المشروع المشترك المعنون ''الهجرة الدولية في أفريقيا: صياغة خطاب إيجابي وإزالة الحواجز التي تعوق التنقل''، أجرت مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا دراسات تهدف إلى تعزيز حرية تنقل الأشخاص وتحديد مسارات لتنقل اليد العاملة ونقل المهارات. وكانت زامبيا من بين البلدان التي استفادت من الدراسة.

باء- تطوير البنية التحتية وصيانتها

١٨- لا تزال البنية التحتية في البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية، والتي تشمل الطرق والسكك الحديدية والممرات المائية والنقل الجوي وسبل الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والكهرباء، قاصرةً عن تلبية احتياجات تلك البلدان. ولذلك يجب الاستمرار في إعطاء الأولوية لتعزيز ترابط شبكات نقل تلك البلدان في تنفيذ برنامج العمل الجديد.

١٩- ورغم تفاوت التقدم الذي أحرزته البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية، فقد أُحرز تقدم ملحوظ في تطوير البنية التحتية وصيانتها منذ إطلاق برنامج عمل فيينا. ومن أبرز الأمثلة على ذلك ممر النقل الذي يجري إنشاؤه من ميناء لامو إلى إثيوبيا وجنوب السودان، حيث أنجزت منه محطات مهمة. وعلاوة على ذلك، أُنشئت مناطق اقتصادية خاصة في إثيوبيا، مثل مجمع هواسا الصناعي، ومجمع أداما الصناعي، ومجمع يرغاليم الصناعي الزراعي المتكامل، ومجمع بولبولا الصناعي الزراعي المتكامل. وفي إثيوبيا أيضا، جرى توسيع ميناء مودجو الجاف ومركز الخدمات اللوجستية التابع له، وبناء طرق سريعة من مودجو إلى هواسا، ومن إيسيولو إلى مويالي، وفتح مراكز حدودية ذات المنفذ الواحد بين كينيا وجنوب السودان.[١٣]

٢٠- وفي السنوات الأخيرة، أحرزت البلدان النامية غير الساحلية في جميع أنحاء العالم تقدما كبيرا في الأخذ بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. فاعتبارا من عام ٢٠٢٣، كان ٣٩,٢ في المائة من سكان تلك البلدان يستخدمون الإنترنت في الأشهر الثلاثة التي سبقت أحدث دراسة استقصائية، وهي زيادة ملحوظة من ١٥,٦ في المائة فقط في عام ٢٠١٤، ولكنها لا تزال أقل بكثير من المتوسط العالمي الذي يبلغ ٦٧,٤ في المائة. وفضلا عن ذلك، تفاوتت إمكانية الحصول على الإنترنت تفاوتا كبيرا بين البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية، حيث سجلت ثلاثة بلدان فقط من هذه البلدان معدلات أعلى من المتوسط القاري البالغ ٣٧,١

(١٣) Communiqué of the fourth ministerial council meeting on the transport corridor project, held in Lamu County, Kenya, 21 and 22 August 2024.

في المائة بحسب أحدث دراساتها الاستقصائية، وهي بوتسوانا بنسبة ٧٧,٣ في المائة، وإسواتيني بنسبة ٥٨,٣ في المائة، وليسوتو بنسبة ٤٧ في المائة.[١٤]

٢١- واعترافا بأهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالنسبة للتنمية، نفذت العديد من البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية سياسات وبرامج للتشجيع على الأخذ بها. فعلى سبيل المثال، نفذت حكومة رواندا استراتيجية شاملة في مجال الحكومة الإلكترونية عملت بموجبها على رقمنة مختلف الخدمات العامة، بما أدى إلى تحسين كفاءتها.[١٥] وما فتئت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تقدّم المساعدة التقنية لحكومة بوتسوانا منذ أن أطلقتا معا نظاما رقميا لمتابعة الأداء، وهو عزز جهود البلد للنهوض ببرنامج عمله الرقمي.[١٦]

٢٢- وتكتسي مسألة الحصول على الكهرباء أهمية بالغة في تنمية البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية. ففي عام ٢٠٢٢، بلغ متوسط معدل الحصول على الكهرباء في هذه البلدان ٣٨,٢ في المائة من السكان، وهي زيادة كبيرة مقارنة بمتوسط ٢٤,٦ في المائة في عام ٢٠١٤. ومع ذلك، تتفاوت هذه المعدلات تفاوتا كبيرا من بلد لآخر، حيث تتراوح بين ٨٢,٣ في المائة في إسواتيني و٨,٤ في المائة فقط في جنوب السودان. وفي الفترة بين عامي ٢٠١٤ و٢٠٢٢، أحرزت رواندا أكبر تقدم في هذا المجال، حيث زاد معدلها من ١٩,٨ إلى ٥٠,٦ في المائة، بينما زادت أوغندا معدلها من ٢٠,٤ إلى ٤٧,١ في المائة. وفي المقابل، أحرز النيجر تقدما محدودا، من ١٥,٧ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ١٩,٥ في المائة فقط في عام ٢٠٢٢.[١٧]

٢٣- ويعد الحصول على الإنترنت ضروريا لتحسين الاستفادة من الخدمات المالية، لا سيما عن طريق أنظمة الدفع الفوري. واعتبارا من ١ حزيران/يونيه ٢٠٢٤، كان لدى سبعة بلدان نامية غير ساحلية أفريقية (إثيوبيا، وأوغندا، ورواندا، وزامبيا، وزمبابوي، وليسوتو، وملاوي) أنظمة محلية فعالة للدفع الفوري. وعلاوة على ذلك، يوجد نظام للمدفوعات الفورية عبر الحدود بين جمهورية أفريقيا الوسطى والكاميرون، وآخر للمدفوعات الفورية بين إسواتيني وبوتسوانا وزامبيا وزمبابوي وليسوتو وملاوي.[١٨]

---

(١٤) International Telecommunication Union, “Individuals using the Internet”, DataHub. Available at https://datahub.itu.int/data/?i=11624&e=1 (accessed on 21 November 2024).

(١٥) United Nations Development Programme, “Case offering: leveraging digitalisation for transformational governance”. Available at www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/2024-03/undp_digitalisation_full_final.pdf.

(١٦) ECA, “ECA and Botswana’s Foreign Affairs launch a Performance Dashboard System in line with the country’s national digital transformation strategy”, 20 February 2024. Available at www.uneca.org/stories/eca-and-botswana%E2%80%99s-foreign-affairs-launch-a-performance-dashboard-system-in-line-with-the.

(١٧) World Bank, “Access to electricity (% of population)”, World Bank Open Data. Available at https://data.worldbank.org/indicator/EG.ELC.ACCS.ZS (accessed on 21 November 2024).

(١٨) AfricaNenda Foundation, ECA and World Bank, *The State of Inclusive Instant Payment Systems in Africa: SIIPS 2024* (Grand Baie, Mauritius, AfricaNenda Foundation, 2024).

جيم- التجارة الدولية وتيسير التبادل التجاري

٢٤- انخفضت حصة البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية في التجارة العالمية في السلع بين عامي ٢٠١٤ و٢٠٢٣. وكما هو مبين في الشكل ٥، فقد بلغ نصيب هذه البلدان ٠,٣٢ في المائة من التجارة العالمية في السلع في عام ٢٠١٤، ولكنه لم يتجاوز ٠,٣٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٣. ومن حيث القيمة، زادت صادرات السلع من هذه البلدان بنسبة ١٥ في المائة خلال الفترة نفسها، لكن وارداتها ارتفعت أيضا بنسبة ٢١ في المائة، مما أدى إلى اتساع العجز التجاري لديها بمقدار الثلث.

الشكل ٥

التجارة في السلع: صادرات البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية ووارداتها وعجزها

(بمليارات دولارات الولايات المتحدة)

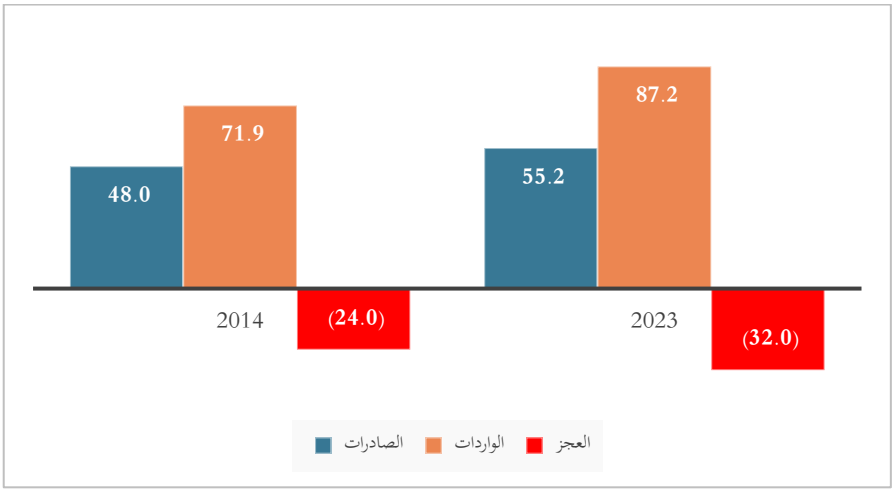

المصدر: ECA, based on data from United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), “Merchandise: total trade and share, annual”, UNCTADStat database. Available at https://unctadstat.unctad.org/datacentre/dataviewer/US.TradeMerchTotal (accessed on 21 November 2024).

٢٥- وانخفضت حصة البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية من التجارة العالمية في الخدمات من ٠,٣١ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ٠,٢٩ في المائة في عام ٢٠٢٣. غير أن قيمة صادراتها من الخدمات زادت بنسبة ٦٩ في المائة، كما هو مبين في الشكل ٦، بينما نمت قيمة وارداتها من الخدمات على نحو أكثر اعتدالا، بنسبة ٢٦ في المائة. ومع أن معظم البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية لا تزال مستوردة صافية للخدمات، إلا أن عجزها التجاري في مجال الخدمات تقلص بنحو ١٠ في المائة.

الشكل ٦

التجارة في الخدمات: صادرات البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية ووارداتها وعجزها

(بمليارات دولارات الولايات المتحدة)

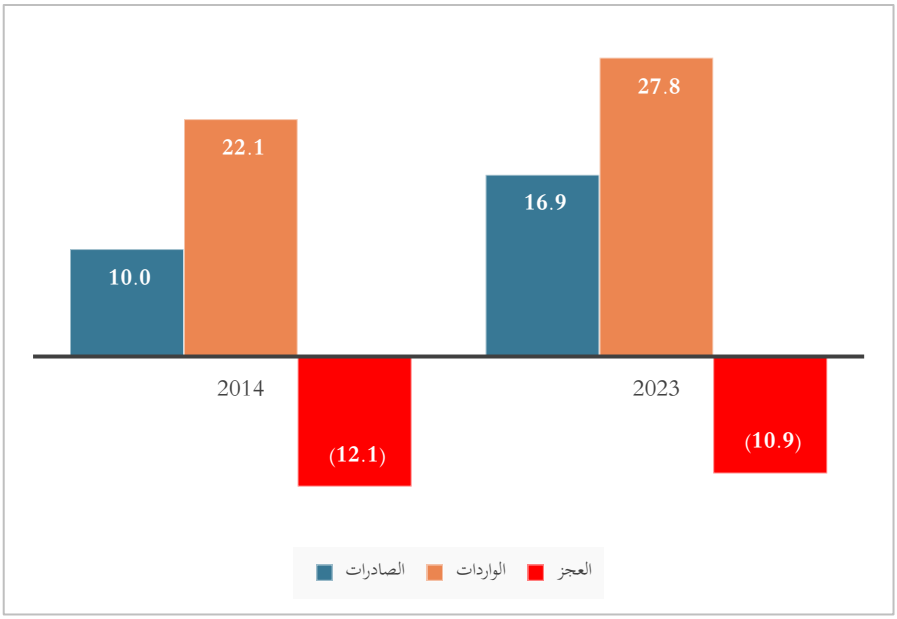

المصدر: ECA calculations, based on data from UNCTAD, "Services (BPM6): Exports and imports by service-category, trade-partner world, annual", UNCTADStat database. Available at https://unctadstat.unctad.org/datacentre/dataviewer/US.TradeServCatTotal (accessed on 21 November 2024).

٢٦- وظلت أغلب البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية مستوردةً صافية للسلع والخدمات خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠٢٣. وفي عام ٢٠٢٣، كانت زامبيا البلد الوحيد الذي حقق فائضا تجاريا (٤٦٧ مليون دولار). وقلّصت تشاد وزيمبابوي وجنوب السودان ومالي وليسوتو من عجزها التجاري خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠٢٣. وعلى النقيض من ذلك، شهدت إسواتيني وبوتسوانا وأوغندا ورواندا والنيجر وبوركينا فاسو وبوروندي وإثيوبيا تدهورا في ميزانها التجاري (انظر الشكل ٧).

الشكل ٧

الميزان التجاري في السلع والخدمات

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

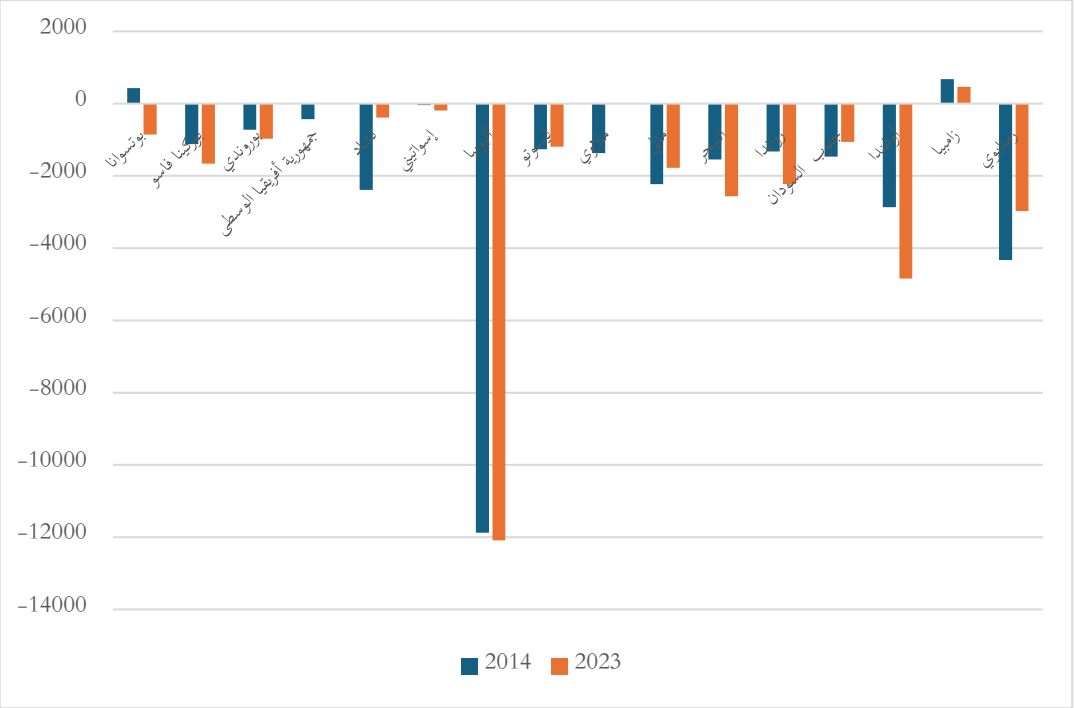

المصدر: ECA, based on data from UNCTAD, "Goods and services (BPM6): exports and imports of goods and services, annual", UNCTADStat database. Available at https://unctadstat.unctad.org/datacentre/dataviewer/US.GoodsAndServicesBpm6 (accessed on 14 January 2025).

٢٧- وبلغ متوسط معدلات تنفيذ تدابير تيسير التجارة بين البلدان الأفريقية السبعة المدرجة في الدراسة الاستقصائية العالمية للأمم المتحدة بشأن تيسير التجارة الرقمية والمستدامة في عام ٢٠١٥ نسبة ٣٢,٩ في المائة.[١٩] وفي استقصاء عام ٢٠٢٣، بلغ هذا المتوسط في ما يتعلق البلدان الـ١١ المشمولة ٥٧,٧ في المائة (انظر الشكل ٨).[٢٠]

(١٩) United Nations, "Trade facilitation and paperless trade implementation survey 2015: global report", 2015.

(٢٠) United Nations, *Digital and Sustainable Trade Facilitation: Global Report 2023 – Based on the United Nations Global Survey on Digital and Sustainable Trade Facilitation* (2023).

الشكل ٨

تنفيذ تدابير تيسير التجارة والتجارة بدون ورق، ٢٠٢٣

(النسبة المئوية)

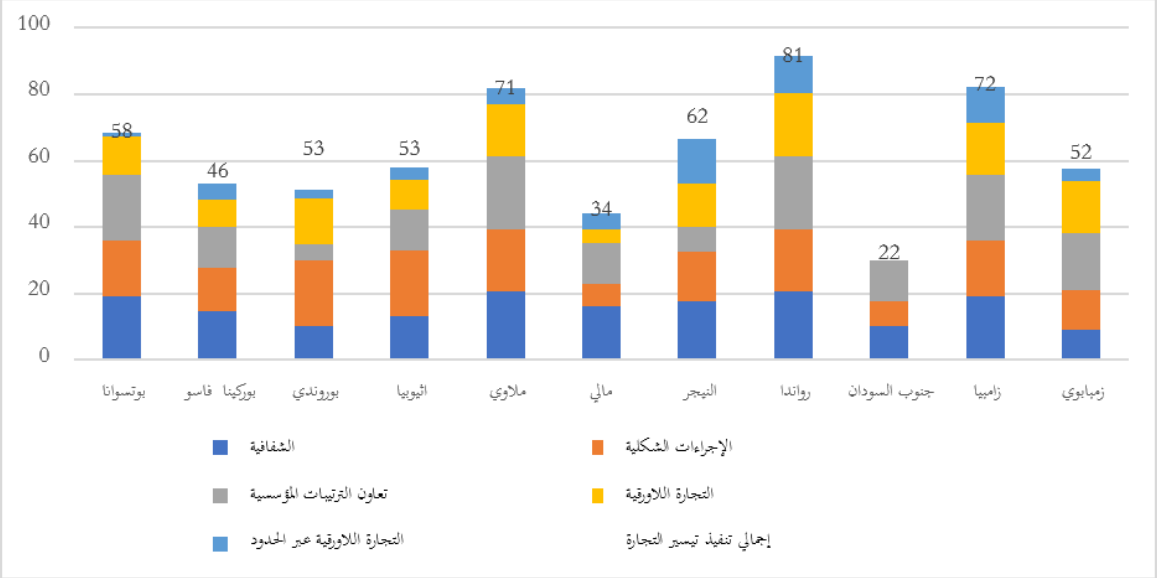

المصدر: ECA, based on data reported in United Nations, *Digital and Sustainable Trade Facilitation: Global Report 2023 – Based on the United Nations Global Survey on Digital and Sustainable Trade Facilitation* (2023).

٢٨- ولا يزال دور البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية في التجارة العالمية هامشيا. ولذلك ينبغي أن تكون زيادة مشاركتها في التجارة العالمية في السلع والخدمات من أولويات برنامج العمل الجديد، لا سيما أن ١٣ بلدا من البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية الـ١٦ تواجه عبئا مزدوجا وهو كونها أيضا من أقل البلدان نموا. وتعمل التجارة كمحفّز للتنمية عن طريق تعزيز النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل والحد من مستويات الفقر. ولذلك فإن تدابير تيسير التجارة ضرورية للكفاءة التجارية وخفض التكاليف والتكامل الإقليمي بفضل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وهو ما سيمكن تلك البلدان من الاستفادة من إمكاناتها التجارية على نحو أفضل.

دال- التكامل والتعاون على الصعيد الإقليمي

٢٩- لا يزال التكامل الإقليمي وسيلة هامة يمكن للبلدان النامية غير الساحلية استخدامها للتغلب على التحديات الفريدة التي يفرضها موقعها الجغرافي، بما في ذلك ارتفاع تكاليف النقل، ومحدودية فرص الوصول إلى الأسواق، والاعتماد على البلدان المجاورة في التجارة. ولا تزال منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والسوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي أهم المبادرات القارية الحديثة التي يمكنها إشراك البلدان النامية غير الساحلية في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية، وتعزيز فرصها في إحداث التحول في اقتصاداتها، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها.

٣٠- واعتبارا من شباط/فبراير ٢٠٢٥، وقع ٣٨ بلدا، بما في ذلك ١٣ بلدا غير ساحلي، على التعهّد الرسمي بشأن السوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي، حيث تمثل أكثر من ٨٠ في المائة من سوق الطيران في القارة.[٢١] ومن المتوقع أن يعود ذلك بنفع كبير على اقتصادات أفريقيا، لا سيما البلدان النامية غير الساحلية، وذلك بتعزيز التجارة والسياحة والاستثمار في ما بين البلدان الأفريقية وحرية تنقل الأشخاص والخدمات.

٣١- واعتبارا من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٤، ساعدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وشركاؤها إسواتيني وأوغندا وبوركينا فاسو وبوروندي وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان ورواندا وزامبيا وزمبابوي ومالي وملاوي والنيجر في وضع استراتيجياتها الوطنية لتنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وعلاوة على ذلك، تعكف اللجنة حاليا على دعم إثيوبيا وبوتسوانا وليسوتو في صياغة استراتيجياتها.

٣٢- ولمَّا كان تحقيق المزيد من التكامل الإقليمي أمرا مفيدا للغاية للبلدان النامية غير الساحلية الأفريقية، تواصل اللجنة إجراء دراسات بشأن السياسات لتزويد واضعي السياسات بأفكار بشأن التغلب على العقبات التي تعترض التكامل الإقليمي. ويقدم الإصدار الحادي عشر من ''التقرير التقييمي للتكامل الإقليمي في أفريقيا'' الذي سينشر قريبا تحليلا مفصلا لمسيرة التكامل في القارة. ويتضمن التقرير أيضا دراسة لمدى استعداد البلدان الأفريقية لتنفيذ المراحل التالية في إنشاء اتحاد جمركي وسوق مشتركة، على النحو المتوخى في المعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية والاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. ويُبرز التقرير أن أفريقيا، بما فيها البلدان النامية غير الساحلية البالغ عددها ١٦ بلدا، في حاجة ملحة إلى تعزيز سياسات التجارة والتصنيع الإقليمية.

هاء- التحول الهيكلي

٣٣- لا يزال تحقيق تحول هيكلي كبير في البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية يمثل تحديا معقدا ومتعدد الأوجه بسبب تضافر عدة عوامل. ولا يزال الاعتماد المفرط على السلع الأولية عائقا رئيسيا، ويعرّض الاقتصاداتِ لتقلبات الأسواق العالمية ويحُد من الأنشطة ذات القيمة المضافة. ويزيد الافتقارُ إلى قطاعات صناعية متنوعة من إعاقة الجهود الرامية إلى استحداث فرص العمل وتحقيق تقدم تكنولوجي وتمكين الاقتصاد من القدرة على الصمود. وتشكل تحديات الحوكمة، بما فيها الفساد ومحدودية القدرات المؤسسية والبيروقراطية العقيمة، حواجزَ تحول دون الاستثمار والتنمية.

٣٤- وفي الفترة بين عامي ٢٠١٤ و٢٠٢٣، أحرزت البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية تقدما متفاوتا في تنويع صادراتها (انظر الشكل ٩). فقد سجلت سبعة بلدان (بوتسوانا

(٢١) International Air Transport Association, “The Single African Air Transport Market (SAATM)”. Available at www.iata.org/en/about/worldwide/ame/saatm/.

وبوروندي وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان ورواندا وزامبيا) انخفاضا في درجاتها في مؤشر تركيز الصادرات، وهو ما يدل على تحسّن في تنويع صادراتها.[٢٢] وفي المقابل، شهدت تسعة بلدان (إثيوبيا وإسواتيني وأوغندا وبوركينا فاسو وزمبابوي وليسوتو ومالي وملاوي والنيجر) زيادة في مؤشر تركيز الصادرات، وهو ما يدل على اعتمادها على عدد أقل من المنتجات. وسجلت جميع البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية درجات أعلى من المتوسط القاري البالغ ٠,٢٢١ في عام ٢٠٢٣.

الشكل ٩

الدرجات المسجلة في مؤشر تركيز الصادرات

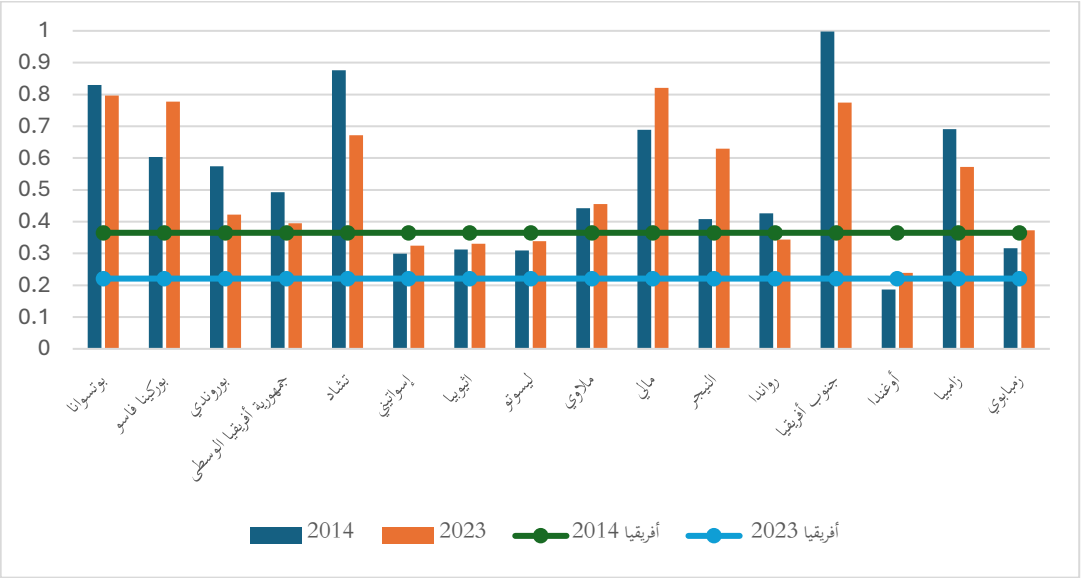

المصدر: ECA, based on data from UNCTAD, “Merchandise: product concentration and diversification indices of exports and imports, annual”, UNCTADStat database. Available at https://unctadstat.unctad.org/datacentre/dataviewer/US.ConcentDiversIndices (accessed on 21 November 2024).

٣٥- وتعكس القدرات الإنتاجية قدرة الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات. فهناك علاقة عكسية بين مؤشر القدرات الإنتاجية ومؤشر تركيز الصادرات، وهو ما يعني أن الاقتصادات ذات القدرات الإنتاجية الأقوى تكون درجاتها بوجه عام أقل في مؤشر تركيز الصادرات. وهذا يعني أن تعزيز القدرات الإنتاجية يمكن أن يقلل من الاعتماد على تشكيلة محدودة من الصادرات ومن التعرض للصدمات الخارجية السلبية. وفي الفترة بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠٢٢، حسّنت تسعة بلدان نامية غير ساحلية أفريقية (إثيوبيا وبوتسوانا وبوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان ورواندا وزامبيا وليسوتو ومالي) درجاتها في مؤشر القدرات الإنتاجية. وفي المقابل، شهدت سبعة بلدان (إسواتيني وأوغندا وبوركينا فاسو وتشاد وزمبابوي وملاوي والنيجر) انخفاضا في درجاتها. وسجلت رواندا أكبر تحسن، حيث زادت درجتها

[٢٢] كلما اقترب الرقم المذكور في المؤشر من ١ فهو يدل على أن صادرات البلد أو وارداته تتركز على نحو كبير في عدد محدود من المنتجات.

من ٣١,٣ في عام ٢٠١٤ إلى ٣٧,١ في عام ٢٠٢٢، بينما انخفضت درجة أوغندا من ٢٦,٤ إلى ٢١,٤ في أثناء الفترة ذاتها (انظر الشكل ١٠).

الشكل ١٠

الدرجات المسجلة في مؤشر القدرات الإنتاجية

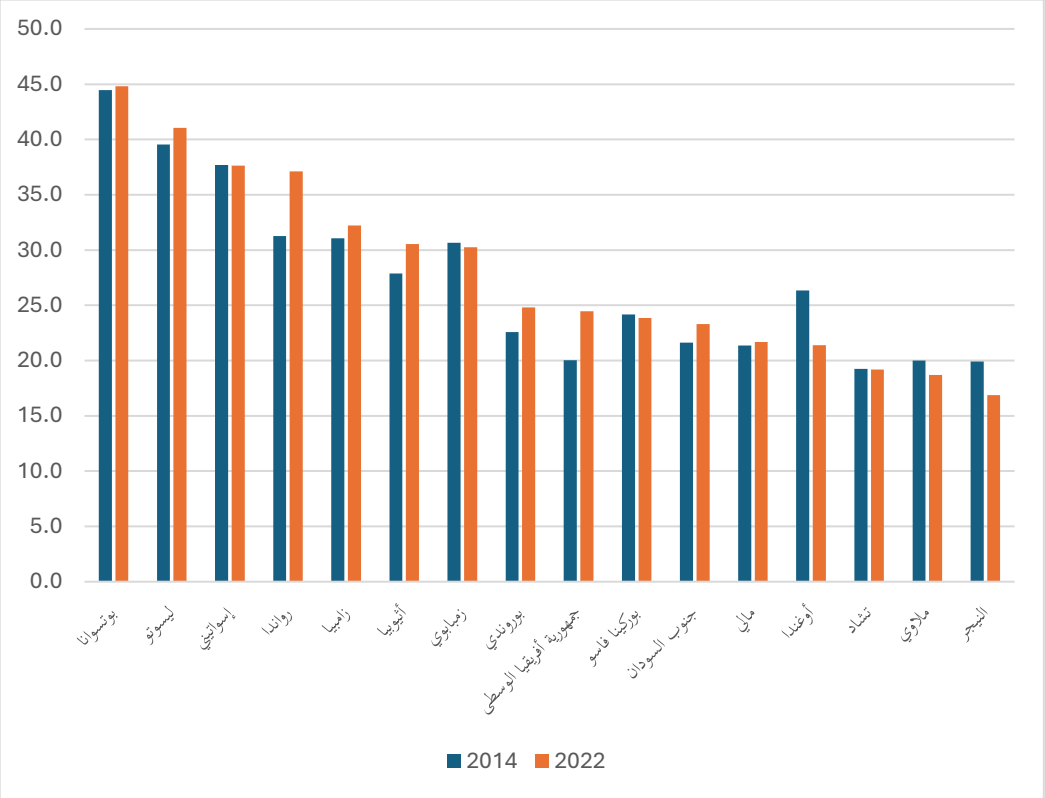

المصدر: ECA, based on data from UNCTAD, “Productive capacities index, 2000–2022”, UNCTADStat database. Available at https://unctadstat.unctad.org/datacentre/dataviewer/US.PCI (accessed on 21 November 2024).

٣٦- وتواصل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية في تحقيق التحول الاقتصادي الهيكلي، وذلك بتقديم المساعدة التقنية والمشورة في مجال السياسات العامة وبتيسير التعاون الإقليمي. فعلى سبيل المثال، تدعم اللجنة حكومة بوتسوانا دعما حثيثا في إضافة القيمة إلى صناعة الجلود لديها.

واو- وسائل التنفيذ

٣٧- ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية من ٠,٥٤ في المائة من الإجمالي العالمي في عام ٢٠١٤ إلى ٠,٧٩ في المائة في عام ٢٠٢٣. وبرزت إثيوبيا وأوغندا بوصفهما أكبر بلدين مستفيدَيْن من بين البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية، مشكِّلتين معا ٥٩ في المائة من إجمالي تلك التدفقات. وشهدت سبعة بلدان نامية غير ساحلية أفريقية انخفاضا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أثناء الفترة نفسها (انظر

الشكل ١١). ويمكن أن يعزى هذا الاستحواذ من جانب إثيوبيا وأوغندا إلى عدة عوامل، منها التوقعات بأنهما ستشهدان نموا اقتصاديا قويا. ففي إثيوبيا، أدت الإصلاحات الأخيرة، مثل فتح أنظمة الدفع الرقمية للاستثمار الأجنبي، وبدء مفاوضات مباشرة بشأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والشروع في تموز/يوليه ٢٠٢٤ بالعمل بنظام تحديد سعر الصرف على أساس تنافسي قائم على السوق ، إلى إيجاد بيئة أكثر ملاءمة للأعمال.[٢٣] وأدى تركيز إثيوبيا على تطوير البنية التحتية وعلى التصنيع والطاقة المتجددة إلى اجتذاب استثمارات أجنبية كبيرة. واعتمدت أوغندا نظام النافذة الواحدة الإلكترونية مستندة إلى النظام الآلي للبيانات الجمركية، وهو ما أسهم في تبسيط الإجراءات الجمركية وتيسير التجارة. [٢٤]

٣٨- وعلى النقيض من ذلك، تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ليسوتو وجنوب السودان في عام ٢٠٢٣ نظرا لعدة عوامل. ففي جنوب السودان، شملت هذه العوامل عدم الاستقرار السياسي والتحديات الاقتصادية. ويمكن للبلدان النامية غير الساحلية الأفريقية أن تتهيأ لاجتذاب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر وإطلاق العنان لإمكاناتها الاقتصادية من خلال تحسين بيئات أعمالها. ومن الخطوات الهامة التي يتعين اتخاذها الاستثمارُ في أنظمة النقل القادرة على الصمود وفي البنية التحتية للطاقة والاتصالات.

(٢٣) Better than Cash Alliance, “Ethiopia’s national digital payments strategy 2021–2024”, 15 July 2021; and UNCTAD, “Ethiopia introduces a direct PPP negotiation mechanism”, 3 February 2023.

(٢٤) *Roadmap for Building a Trade Single Window,* Transport and Trade Facilitation Series, No. 21 (United Nations publication, 2023).

الشكل ١١

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

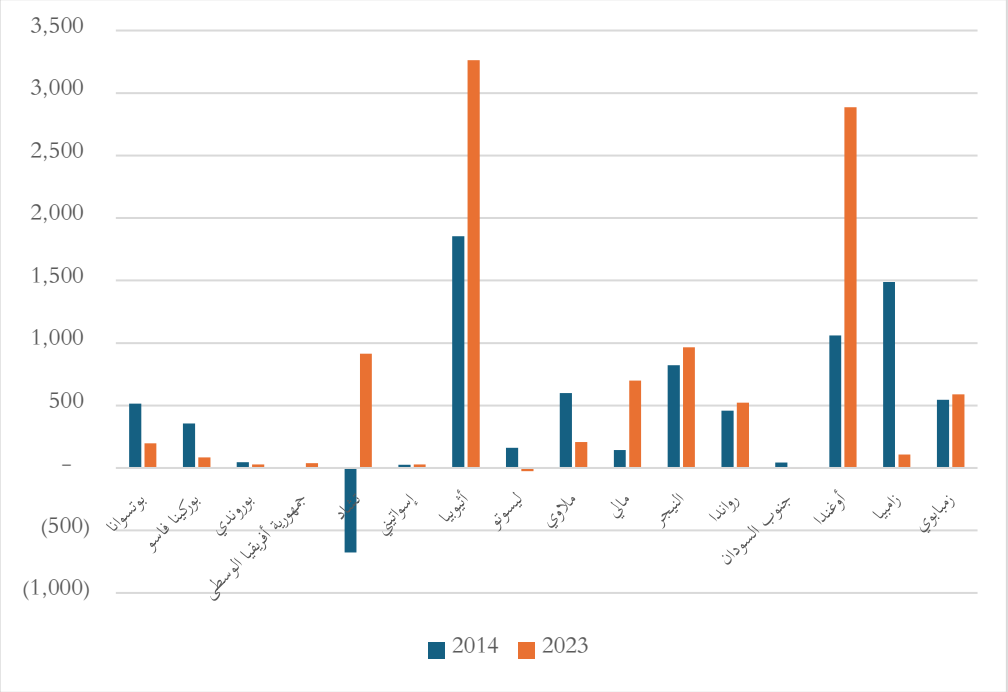

المصدر ECA, based on data from UNCTAD, “Foreign direct investment: inward and outward flows and stock, annual”, UNCTADStat database. Available at https://unctadstat.unctad.org/datacentre/dataviewer/US.FdiFlowsStock (accessed on 23 December 2024).

٣٩- وعلى مدى العقد الماضي، واجهت البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية تحديات كبيرة في إدارة أعباء ديونها نظرا لتضافر عدة عوامل. ففي الفترة بين عامي ٢٠١٤ و٢٠٢٣، ارتفع الدين العام كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في ١٤ من البلدان النامية غير الساحلية التي يبلغ عددها ١٦ بلدا، وقد تمثّل الاستثناء في إثيوبيا وجمهورية أفريقيا الوسطى (انظر الشكل ١٢). ويمكن أن يترتب عن ارتفاع الديون تأثير ضار على التنمية الاقتصادية. فقد يخنق الاستثمارَ ويعرقل النمو ويزيد من مخاطر الوقوع في مديونية حرجة أو التخلف عن السداد. واعتبارا من ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٤، كانت العديد من البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية إما معرضة بشدة للوقوع في مديونية حرجة (بوروندي وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان) أو كانت تعاني بالفعل منها (إثيوبيا وزامبيا وزمبابوي وملاوي)، وهو ما يؤكد الحاجة الملحة لمعالجة هذه المسألة.[٢٥] وقد أدت الأزمات الاقتصادية العالمية وتقلبات أسعار السلع الأساسية والكوارث الطبيعية إلى تفاقم حالة الضعف لدى تلك البلدان. وكثيرا ما تعاني البلدان النامية غير الساحلية لتوليد ما يكفي من الإيرادات

[٢٥] International Monetary Fund, “List of LIC DSAs for PRGT-eligible countries as of October 31, 2024”.

المحلية للوفاء بالتزامات خدمة الدين، وتعمد إلى تحويل وجهة مواردها بعيدا عن الأولويات الرئيسية لتنميتها.

الشكل ١٢

الدين العام كحصة في الناتج المحلي الإجمالي

(الحصة بالنسبة المئوية)

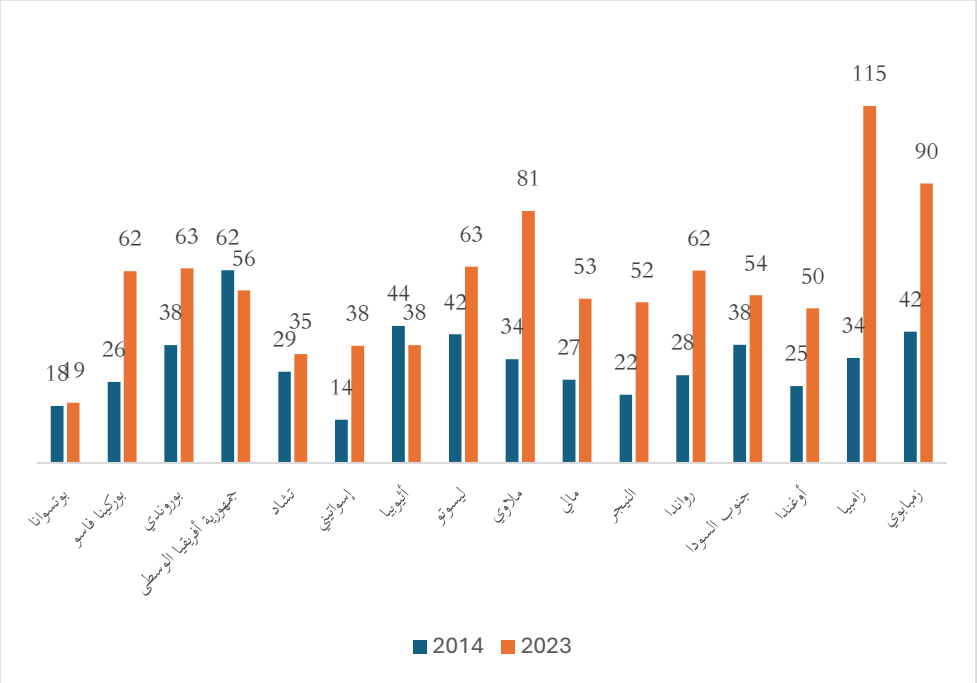

المصدر: ECA, based on data from UNCTAD, “Regional stories”, World of Debt Dashboard. Available at https://unctad.org/publication/world-of-debt/regional-stories (accessed on 22 November 2024).

٤٠- والأموال التي يفترض توجيهها نحو تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ إلى خدمة الديون. ففي عام ٢٠٢٣، كانت خدمة الديون تمثل ١٨ في المائة من الصادرات في بلدان مثل إثيوبيا وليسوتو والنيجر، وهو ما يبرز حجم الضغط الكبير الواقع على اقتصاداتها.[٢٦]

٤١- ويكتسي التعاون والدعم الدوليان أهمية حاسمة في مساعدة البلدان النامية غير الساحلية على إرساء إدارة مستدامة للديون وتعزيز تنميتها الاقتصادية. وفي برنامج العمل الجديد، ينصب التركيز على الشراكات والتعاون للتصدي لتلك التحديات. وباعتماد نهج متكامل يجمع بين تخفيف عبء الديون وإعادة هيكلة الديون واستراتيجيات التنمية المستدامة، يمكن للبلدان النامية غير الساحلية الأفريقية أن تخفف من الآثار السلبية للديون وتبني مستقبلا اقتصاديا أكثر قدرة على الصمود.

[٢٦] World Bank, *International Debt Report 2023* (Washington, D.C., World Bank, 2023).

رابعا- الاستنتاجات والتوصيات

٤٢- لقد خطت البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية خطوات كبيرة في عدة مجالات ذات أولوية في برنامج عمل فيينا. غير أنها لا تزال تواجه تحديات، خاصة في ما يتعلق بالبنية التحتية غير الكافية، واستمرار الحواجز غير الجمركية، وانعدام جاذبيتها كوجهات للاستثمار الأجنبي المباشر بسبب ما يُتصور من مخاطر وشكوك.

٤٣- واستنادا إلى إنجازات برنامج عمل فيينا، يقدم برنامج العمل الجديد مخططا لمساعدة البلدان النامية غير الساحلية على تحقيق إمكاناتها الإنمائية من خلال خمسة مجالات ذات أولوية، هي: التحول الهيكلي والعلم والتكنولوجيا والابتكار؛ والتجارة وتيسير التجارة والتكامل الإقليمي؛ والنقل العابر وترابط شبكات النقل؛ وتعزيز القدرة على التكيف والقدرة على الصمود والحد من الضعف؛ ووسائل التنفيذ. وستوجِّه هذه المجالاتُ الطريقةَ التي تواصل بها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دعم البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية في السنوات القادمة. وسيركز التعاون بين تلك البلدان وبلدان المرور العابر والشركاء الإنمائيين، بما في ذلك اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، على ما يلي:

(أ) دعم الجهود الرامية إلى تعزيز الشراكات بين البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية وبلدان المرور العابر لتنفيذ مشاريع البنية التحتية الإقليمية وخفض تكاليف التجارة؛

(ب) مساعدة البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتشجيع الاستثمار المحلي في الطاقة المتجددة والبنية التحتية الأساسية، بما في ذلك البنية التحتية للنقل، مثل الطرق والسكك الحديدية والمطارات، وبناء الوصلات المفقودة في ممرات النقل، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل؛

(ج) الدعوة إلى زيادة المساعدة المالية والتقنية من المجتمع الدولي لدعم الجهود الإنمائية التي تبذلها البلدان الأفريقية، بما فيها البلدان النامية غير الساحلية، مع التأكيد على استخدام نهج ابتكارية لتعبئة الموارد المحلية بوصفه الأساس الذي تقوم عليه التنمية الذاتية؛

(د) مواصلة دعم الاستراتيجيات الوطنية بشأن تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في البلدان الأفريقية، بما في ذلك البلدان النامية غير الساحلية، لدعم التصنيع وتعزيز سلاسل القيمة والتجمعات الصناعية المنسقة إقليميا، مع التركيز على المجالات ذات النمو المرتفع والحلول الرقمية من أجل التنمية الشاملة للجميع والمستدامة؛

(هـ) تعزيز الحلول الابتكارية وأفضل الممارسات والشراكات الاستراتيجية التي ستسرّع عملية انتقال القارة إلى مستقبل منخفض الكربون وقادر على التكيف مع المناخ، وتحقيق التوازن بين التكيف والاستثمارات المستنيرة بشأن المناخ.